

دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة

the role of risk management in reducing non-performing loans

بوعبدالله محمد أمين¹

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة، على مستوى البنوك العاملة بولاية عين الدفلى، و بهدف معالجة موضوع الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي حيث تم تصميم استمارة الاستبيان و التي قمنا بتوزيعها على عينة من البنوك التجارية العاملة بولاية عين الدفلى و البالغ عددهم 23 وكالة بنكية، بالإضافة إلى 07 بنوك عاملة بولاية الشلف.

وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى أنه ينبغي تفعيل دور إدارة المخاطر على مستوى البنوك محل الدراسة وهذا بالعمل على استقلالية قراراتها الائتمانية بما يضمن حيادية و موضوعية قراراتها، و بالتالي الحد من حالات تعثر القروض، كما أن نقص الزيارات الميدانية لأعوان الرقابة التابعة لبنك الجزائر قد يحد من فعالية الرقابة الممارسة على مستوى البنوك محل الدراسة مما يساهم في زيادة حالات تعثر القروض.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية، القروض المتعثرة، المخاطرة الائتمانية.

Abstract:

The aim of this study is to know the role of risk management in reducing non-performing loans at the level of banks operating in AinDafla, In order to address the subject of the study, we relied on the analytical descriptive approach, the questionnaire was designed and distributed to a sample of commercial banks operating in AinDafla, which are 23 banking agencies, plus, 7 operating banks in chlef.

Consequently, the study concluded that the role of risk management should be activated at the level of the banks under study and that it should work on the independence of its credits decisions to ensure neutrality and objectivity of its decisions, thus reduce the defaults of loans, Besides, the lack of visits by agents of Algeria Bank is one of the main reasons for faltering loans.

Keywords: Credit Risk Management, non-performing loans (NPL), Credit Risk.

1. مقدمة:

تعتبر المخاطرة جزءاً جوهرياً في انشغالات أي مؤسسة بنكية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ عن العمل البنكي حيث تؤثر سلباً على أداء البنك وربحيته، خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات ولعل من أهم المخاطر شيوعاً هي المخاطر الائتمانية، والتي ينجر عنها صعوبات في استرداد القروض الممنوحة للعملاء مما قد يؤدي إلى تعثرها و بالتالي ضياع حقوق البنك، ومن هذا المنطلق برزت أهمية إدارة المخاطر باعتبارها من بين الأدوات الناجعة والفعالة في التقليل منها والحد من آثارها، و عليه فإن مسألة الوقاية من تعثر القروض هي مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين انطلاقاً من اتخاذ السلطات الإشرافية ومجالس إدارة البنوك للآليات و الإجراءات الاحترازية اللازمة إلى غاية تنفيذها من قبل موظفي المصالح على مستوى البنوك المحلية بغرض الوقاية من حدة هاته المخاطر و التقليل من آثارها السلبية وهو ما يطلق عليه شراكة إدارة المخاطر.

¹ بوعبدالله محمد أمين، جامعة البليدة 2

وأمام تزايد الاهتمام العالمي بممارسات إدارة المخاطر، كان لزاما على السلطة النقدية في الجزائر تبني مجموعة من المعايير والإجراءات، من خلال ما تضمنه قانون النقد والقروض 90-10، خاصة فيما تعلق بتعزيز الرقابة المصرفية التي تعتبر من أهم الدعائم المكتملة لفعالية إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية، مع تدعيم شروط التأسيس من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك، وفرض جملة من القواعد الاحترازية.

الإشكالية:

انطلاقا مما تقدمنا به يمكننا صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

مامدى مساهمة إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة في البنوك العاملة بولاية عين الدفلى؟

إن السؤال المطروح يقودنا بدوره إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم السياسة الائتمانية في التقليل من حجم المخاطرة الائتمانية؟؛
 - هل تساهم لجنة إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من المخاطرة الائتمانية؟؛
 - كيف تساهم المراجعة الداخلية بالبنك في تخفيض حجم المخاطرة الائتمانية؟؛
 - كيف يساهم مجلس إدارة البنك في الحد من المخاطرة الائتمانية؟؛
 - هل تساعد رقابة بنك الجزائر في تخفيض حجم المخاطرة الائتمانية؟؛
- للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على جملة من الفرضيات التي سوف نحاول إثبات مدى صحتها:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الائتمانية والمخاطرة الائتمانية في الوكالات البنكية العاملة في ولاية عين الدفلى؛
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة إدارة المخاطر والمخاطرة الائتمانية في الوكالات البنكية العاملة في ولاية عين الدفلى؛
 - تعمل المراجعة الداخلية بالبنوك العاملة في ولاية عين الدفلى على كشف الانحرافات وتصحيحها بما يدعم إدارة المخاطر للحد من القروض المتعثرة؛
 - يساهم مجلس الإدارة في وضع الإجراءات والترتيبات الخاصة بإدارة المخاطر والحرص على تطبيقها للحد من القروض المتعثرة في وكالات البنوك العاملة في ولاية عين الدفلى؛
 - تساهم رقابة بنك الجزائر على البنوك في معالجة الاختلالات وتصحيحها بما يضمن التقليل من حجم القروض المتعثرة.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الآليات والأدوات التي تستخدمها البنوك للتقليل من المخاطرة الائتمانية؛
- معرفة مدى نجاعة الإجراءات المتبعة في التقليل من تعثر القروض في البنوك العاملة على مستوى ولاية عين الدفلى؛
- التعرف على كفاءة وقدرة الكوادر البشرية المسيرة للبنوك على اتخاذ وتفعيل إجراءات إدارة المخاطر؛

— معرفة مدى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في البنوك العاملة على مستوى ولاية عين الدفلى.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا باتباع المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الاستبيان بالاستعانة ببعض الأدوات والطرق الإحصائية كبرنامج الإحصاء الوصفي SPSS

2. ماهية المخاطرة البنكية:

يمكن تعريف المخاطرة في العمل البنكي على أنها "حالة عدم التأكد من الأحداث المستقبلية التي تحدث في البيئة المحيطة بالبنك كما تعبر عن احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"، (طارق عبد العال حماد، 2008، 197) ينتج عنها آثار سلبية لها قدر معين من التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

يمكن تصنيف المخاطر البنكية كما يلي:

- المخاطر المالية: تتضمن كافة المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات البنك (سليمان بن بوزيد، 2017، 48) كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال؛
- المخاطر التشغيلية: هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية (محمد عبد الحميد عبد الحفي، 2014، 52) أو إخفاق الإجراءات الداخلية والأشخاص والنظم أو الناتجة من أحداث خارجية؛
- المخاطر القطرية: تدعى مخاطر الدولة، وهي الخسائر المحتملة المتولدة عن عدم وفاء الأفراد والمؤسسات والالتزامات تجاه البنك بسبب أحداث سياسية، اقتصادية، بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة؛
- مخاطر الأعمال: إن اتخاذ البنك قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ، أو عدم اتخاذها في الوقت الملائم أو تكوين آراء عامة سلبية عنه لضعف أدائه كلها مؤشرات عن مخاطر الأعمال تتميز بكونها مخاطر غير مالية وحسب الدراسات والأبحاث التي مست هذا النوع من المخاطر، (محمد اليفي، 2014، 58) تبين انه لا نستطيع تحديد تعريف لها نظرا لأنها تحتوي العديد من المخاطر المتفاوتة فيما بينها.
- كما تعرف إدارة المخاطر البنكية على أنها مجموعة الإجراءات والأدوات والتقنيات التي يتخذها البنك، حيث يتم بموجبها (حياة نجار، 2014، 56) اكتشاف وتحليل وقياس المخاطر من اجل تفاديها والحد من تأثيراتها السلبية في حالة وقوعها، و على هذا النحو تمر إدارة المخاطر (حسين ذيب، 2012، 159) بمجموعة من الخطوات نوضحها فيما يلي:

تحديد المخاطر ← قياس المخاطر ← ضبط المخاطر ← مراقبة المخاطر

تزداد إدارة المخاطر البنكية أهمية من خلال تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، (موسى شقيري نوري، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد سوزان سمير ذيب، 2012، 26) كما تعتبر أداة لتنفيذ إستراتيجية البنك و اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة ، كما تعمل على الإسهام في تنمية الميزة التنافسية للبنك.

يشتمل نظام إدارة المخاطر في المصارف (محمد عباس نبراس العامري، 2012، 179) على ثلاثة مكونات أساسية وهي كالآتي:

- تهيئة بيئة مواتية لإدارة المخاطر وإتباع سياسات وإجراءات سليمة لذلك؛

- الحفاظ على أسلوب مناسب لقياس المخاطر ومراقبتها وتخفيف آثارها؛

- إجراء عملية رقابة داخلية ملائمة.

3. القروض المتعثرة:

هي القروض التي توقفت عملية سداد أصلها، أو فوائدها أو كلاهما معاً لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، (عبد الحميد عبد المطلب، 2009، 21) لعدم كفاية الفوائض النقدية المتدفقة عن النشاط الاستغلالي لسداد تلك الالتزامات، حيث يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض (حمزة محمود الزبيدي، 2002، 87) إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- أسباب متعلقة بالبنك: كالخطأ في تقدير الضمانات المقدمة، التمويل الكامل أو شبه الكامل لمشروع العميل من طرف البنك، عدم المراجعة المنتظمة من طرف البنك لحركة حساب العميل من ناحية حجم إيداعاته وسحوباته...

- أسباب متعلقة بالعميل: قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عمداً إلى البنك لإظهار المشروع على غير حقيقته توجيه العميل القرض في غير الغرض المخصص له من دون علم البنك وخاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة ذات مخاطر عالية أو غير مشروعة...

- أسباب خارجة عن إرادة البنك و العميل: نقص أو تراجع الطلب على إنتاج العميل المقترض سواء لتغيير أذواق المستهلكين أو لنقص في القوة الشرائية، ظهور منافس جديد لديه إمكانيات إنتاجية هائلة وقدرات تنافسية عالية تمكنه من الإنتاج بتكلفة أقل وجودة أعلى...

يعتبر تعثر القرض المرحلة النهائية التي يصل فيها العميل إلى حالة التعثر بعدم قدرته على سداد القرض المستحق بل إن تعثر العميل يمر بمجموعة من المراحل التي تصبح فيها المؤسسة أو المشروع متوقفة عن السداد والتي يمكن تلخيصها (فاطمة بن شنة، 2010، 95-96) فيما يلي :

- المرحلة 1: مرحلة انخفاض معدل السيولة بالمشروع؛

- المرحلة 2 : مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع؛

- المرحلة 3: مرحلة ظهور العسر المالي المؤقت بالمشروع؛
 - المرحلة 4: مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع؛
 - المرحلة 5: مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع؛
 - المرحلة 7: مرحلة الفشل القانوني للمشروع.
- كما يوجد العديد من المؤشرات السلبية التي توحى بتعثر القروض والتي تساعد على معالجتها، نذكر منها (منال بوعبدالله ، سهيلة بريشي، 2017، 11-12) ما يلي:
- مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية العامة و ملحقاتها؛
 - المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك؛
 - المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض؛
 - المؤشرات المتعلقة بالضمانات؛
 - مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج .
- يوجد العديد من الطرق التي بموجبها يمكن الحد من القروض المتعثرة، إذ يتوجب على البنوك الالتزام بها من أجل التخفيض أو الحد من القروض المتعثرة و التي يمكن صياغتها (حبيب سمر، 2015، 19-20) على النحو التالي:
- سلامة القرار الائتماني؛
 - التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله؛
 - عدم تجاوز السقف الائتماني الممنوحة للعميل؛
 - تقديم تمويل إضافي في حالة التبريرات المقنعة من قبل العميل؛
 - مراقبة حساب العميل؛
 - مراقبة الوضع المالي للعميل؛
 - متابعة الظروف الخاصة بالمقترض؛
 - مراقبة الظروف الاقتصادية العامة.

4. الدراسة الميدانية:

1.4: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات:

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، و الذي استعنا به باعتباره أداة من أدوات جمع البيانات الأولية اللازمة كونه ذو أهمية في توفير الوقت و الجهد على الطالب، حتى يتسنى لنا الوصول إلى معرفة دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة ، و قد تضمن الاستبيان العديد من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة و فرضياته بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتضمن خصائص أفراد عينة الدراسة ،حيث تم تصميمه ليتم توجيهه إلى الموظفين العاملين في مصلحة

القروض على مستوى الفروع البنكية، و قد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين من الأسئلة كما يلي:

- **المحور الأول:** السياسة الائتمانية و يتكون من تسعة أسئلة؛
 - **المحور الثاني:** لجنة إدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك و يتكون من ثمانية أسئلة؛
 - **المحور الثالث:** المراجعة الداخلية بالبنك و يتكون من أربعة أسئلة؛
 - **المحور الرابع:** مجلس إدارة البنك و يتكون من ستة أسئلة؛
 - **المحور الخامس:** رقابة بنك الجزائر و يتكون من سبعة أسئلة.
- قمنا بإعداد الأسئلة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، و الذي يتحمل خمس إجابات متعلقة بكل من المحاور الخمسة و هذا من أجل تحديد إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبيان، حيث تتراوح أوزان الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي.

الدرجة	1	2	3	4	5
المستوى	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتوسط المرجح	1.79 – 1.00	2.59 – 1.80	3.39 – 2.60	4.19 – 3.40	5.00 – 4.20

2.4: الأدوات الإحصائية المستخدمة:

بعد استرجاعنا لاستمارات الاستبيان و من أجل تحليل البيانات التي تحتويها للحصول على مخرجات لجميع عباراته و محاوره و معرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان، فقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** من أجل معرفة نسبة و تكرار فئات العينة، بالاعتماد على المعلومات الشخصية للأفراد، كما تم حساب التكرار و النسبة المئوية لجميع فقرات المحاور الثلاثة؛
- **المتوسط الحسابي:** وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس الترتيب المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة؛
- **الانحراف المعياري:** ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري منخفضاً؛
- **معامل الاختلاف:** وهو مؤشر يدل على درجة الانسجام في إجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبيان والذي يفيد بأنه كلما كانت قيمته منخفضة كلما كان الجواب أفضل و أكثر انسجاما حول عبارات الاستبيان؛
- **معامل الارتباط بيرسون:** يستعمل لقياس مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة؛

- **صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة الميدانية :** يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة، لذا تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان عند مستوى الدلالة 0.05، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد بالمعدل الكلي لعبارات الاستبيان، والنتائج في الجدول الموالي تظهر ذلك:

الجدول رقم (2): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة.

الرقم	المحور	معامل الارتباط	المستوى المعنوي	الدلالة الإحصائية
1	السياسة الائتمانية للبنك.	0.45	0.01	دال إحصائيا
2	لجنة إدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك.	0.64	0.000	دال إحصائيا
3	المراجعة الداخلية للبنك.	0.65	0.000	دال إحصائيا
4	مجلس إدارة البنك.	0.59	0.000	دال إحصائيا
5	رقابة بنك الجزائر.	0.71	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS.

يوضح الجدول رقم (6) معاملات الارتباط بيرسون بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان، حيث أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ (Sig)، ومستوى المعنوي لكل محور من المحاور أقل من $\alpha \leq 0.05$ ، وقيمة r المحسوبة المحصورة في المجال (0.45_0.71) أكبر من قيمة r الجدولية المساوية لـ 0.22، وهذا ما يعني أن معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر الأبعاد صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

- **معامل الثبات Cronbach Alpha:** و هذا بغرض قياس ثبات فقرات الاستبيان، بمعنى الاستقرار في نتائج

الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة.

عند تطبيقنا لمعامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق على إجابات عينة الدراسة المكونة من 30 فرد، وجدنا أن قيمة ألفا كرونباخ بلغت 0.757 و معامل الصدق بلغ 0.87، و التي تعتبر قيمة ثبات واستقرار مرتفعة للاستبيان، وهذا ما يدل على أن الارتباط بين الإجابات جيد و مقبول إحصائيا، مما يؤكد على صدق و ثبات الاستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج.

الجدول رقم (3): نتائج معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لقياس ثبات الاستبيان

معامل الصدق	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
0.87	0.757	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3.4: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات: بعد تجميعنا للاستمارات المسترجعة الصالحة للمعالجة و التحليل قمنا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 17 ، لتحليل بيانات الاستبيان.

4.4: اختيار مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في البنوك التجارية سواء بنوك عمومية أو بنوك خاصة، أما العينة الممثلة لهذا المجتمع فهي البنوك التجارية العاملة في ولاية عين الدفلى، بالإضافة إلى بعض الوكالات البنكية العاملة بولاية الشلف المشاركة في الاستجواب نذكرهم فيما يلي:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، بنك السلام، بنك البركة، بنك الخليج الجزائر. حيث يتكون أفراد العينة من مسؤولي مصلحة القروض في هاته البنوك و الممثلة مهامهم فيما يلي: مدير أو نائب مدير ، رئيس مصلحة القروض، رئيس قسم متابعة القروض، مكلف بدراسات القروض، موظف إدارة مخاطر.

قمنا بتوزيع 35 استمارة استبيان شملت جميع المسؤولين والمختصين بالقروض على مستوى البنوك سألغة الذكر حيث اعتمدنا على طريقة التسليم المباشر لاستمارات الاستبيان و التي استرجعنا منها 30 استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة، حيث تم استبعاد 05 استمارات لم نستطع استرجاعها من البنوك والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4): يوضح إحصائيات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	35	100
عدد الاستبيانات الملغاة	05	14.28
عدد الاستبيانات المسترجعة	30	85.72

المصدر: من إعداد الطالب بناء على استمارة الاستبيان.

5.4: عرض و تحليل النتائج:

1.5.4: السياسة الائتمانية للبنك:

جدول رقم (5): تحليل معطيات المحور الأول.

الترتيب	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-Test	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
1	يعتمد البنك سياسة ائتمانية واضحة تساهم في خفض حجم المخاطرة.	4.7	94	0.46	0.09	55.23	0.000	أوافق بشدة
2	تتضمن السياسة الائتمانية للبنك خطوات و إجراءات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان.	4.6	92	0.49	0.1	50.56	0.000	أوافق بشدة
3	تركز السياسة الائتمانية للبنك على الشخصية و القدرة على السداد و المركز المالي للعميل كعناصر أساسية في اتخاذ القرار الائتماني بغية الحد من أسباب تعثر القروض.	4.4	88	0.563	0.12	42.78	0.000	أوافق بشدة
4	تعتبر السياسة الائتمانية الضمانات كعنصر مكمل في اتخاذ القرار الائتماني.	4.2	84	0.8	0.19	28.57	0.000	أوافق بشدة
5	تضع السياسة الائتمانية شروط صارمة في قبول الضمانات عند التحليل الائتماني.	4.5	90	0.82	0.18	30.05	0.000	أوافق بشدة
6	يقوم البنك بإعادة تقييم الضمانات بصفة دورية.	3.46	69.2	1.19	0.34	15.87	0.000	أوافق
7	تضع السياسة الائتمانية شروط صارمة لمنع تركيز القروض في قطاعات معينة.	3.66	73.2	0.99	0.27	20.2	0.000	أوافق

8	تضع السياسة الائتمانية إجراءات واضحة لمتابعة نشاط العميل بعد صرف البنك لمبلغ القرض.	3.8	76	0.99	0.26	20.88	0.000	أوافق
9	تعتمد السياسة الائتمانية على الاستعلام المصرفي كمصدر للحصول على المعلومات المتعلقة بالعملاء المقترضين.	4	80	0.83	0.2	26.38	0.000	أوافق
المحور الأول		4.14	82.8	0.39	0.09	أوافق		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا بأن عبارات المحور الأول المتعلقة بالسياسة الائتمانية للبنك وقعت ضمن المجال الإيجابي، حيث انحصرت متوسطاتها الحسابية ضمن المجال (3,46 - 4,7)، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون و بنسب تتراوح بين (69,2% - 94%) على محتوى عبارات المحور الثاني من الدراسة بانحرافات معيارية تقدر قيمها بحوالي (0,46 - 1,19) و التي تدل أغلبها على عدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، كما نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت منسجمة و هو ما تعكسه قيم معامل الاختلاف و التي تراوحت ما بين (9% - 34%) بالإضافة إلى قيم T المحسوبة و التي تراوحت ما بين (15,87 - 55,23) متجاوزة القيمة الجدولة 0,52 عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أن عبارات المحور الأول من الدراسة ذات دلالة إحصائية و ايجابية.

2.5.4: لجنة إدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك:

جدول رقم (6): تحليل معطيات المحور الثاني.

الترتيب	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-Test	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
10	يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك على لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر.	3.63	72.6	0.99	0.27	19.91	0.000	أوافق
11	تساهم استقلالية قرار لجنة إدارة المخاطر عن الإدارة العليا في المساعدة على اتخاذ قرار ائتماني أمثل يعمل على الحد من تعثر القروض.	3.53	70.6	1.04	0.29	18.57	0.000	أوافق

12	تساهم عملية تعيين مسؤول إدارة مخاطر الائتمان ذو خبرة وكفاءة في مجال عمله على خفض حجم مخاطر الائتمان.	4.36	87.2	0.71	0.16	33.29	0.000	أوافق بشدة
13	تعتمد إدارة مخاطر الائتمان على أسلوب محدد يساهم في التعرف، القياس، الضبط و مراقبة الخطر.	3.9	78	0.84	0.21	25.28	0.000	أوافق
14	يستخدم البنك نظام معلومات حديث في إدارة مخاطر الائتمان.	3.73	74.6	0.94	0.25	21.65	0.000	أوافق
15	يتبنى البنك دراسات خاصة بتطوير أدوات و طرق إدارة المخاطر الائتمانية.	3.8	76	1.03	0.27	20.19	0.000	أوافق
16	تعد لجنة إدارة مخاطر الائتمان التقارير خلال فترات زمنية منتظمة و ترفع للإدارة العليا بالبنك.	3.96	79.2	0.99	0.25	21.73	0.000	أوافق
17	يساهم تأهيل موظفي لجنة إدارة مخاطر الائتمان بصفة دورية في تحسين كفاءة و فعالية موظفي إدارة المخاطر مما يعمل على الحد من تعثر القروض.	4.46	89.2	0.73	0.16	33.5	0.000	أوافق بشدة
المحور الثاني		3.92	78.4	0.46	0.11	أوافق		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا بأن عبارات المحور الثاني المتعلقة بلجنة إدارة مخاطر الائتمان على مستوى البنك وقعت ضمن المجال الإيجابي، إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 3,63، 3,53، 4,36، 3,9، 3,73، 3,8، 3,9، 4,46 على التوالي، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون و بنسب تتراوح بين 70,6% إلى 89,2% على محتوى عبارات المحور الثاني من الدراسة، بانحرافات معيارية تقدر قيمها بحوالي 0,99، 1,04، 0,71، 0,84، 0,94، 1,03، 0,99، 0,73 على الترتيب و التي تدل أغلبها على عدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، و بمعاملات اختلاف قدرها 27%، 29%، 16%، 21%، 25%، 27%، 25%، 16% على الترتيب و التي نلاحظ من خلالها أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت منسجمة، بالإضافة إلى قيم T المحسوبة والتي تراوحت ما بين 18,57 - 33,5 متجاوزة القيمة الجدولة 0,52 عند مستوى دلالة 5%، مما يعني أن عبارات المحور الثاني من الدراسة ذات دلالة إحصائية و ايجابية.

3.5.4: المراجعة الداخلية بالبنك:

جدول رقم (7): تحليل معطيات المحور الثالث.

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-Test	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
18	يتضمن البنك على قسم للمراجعة الداخلية مستقل عن باقي مصالح البنك، يقوم بمراجعة أعمال البنك بما فيها إدارة مخاطر الائتمان.	3.2	64	1.242	0.38	14.1	0.000	محايد
19	تتبنى الإدارة العليا للبنك التوصيات و الاقتراحات التي تتضمنها نتائج تقارير المراجعة الداخلية.	3.5	70	0.937	0.26	20.44	0.000	أوافق
20	تعمل المراجعة الداخلية على التأكد من تشغيل كافة عناصر نظام الرقابة و تقييمها للحد من تعثر القروض.	4	80	0.83	0.20	26.38	0.000	أوافق
21	يقوم المراجع الداخلي باقتراح حلول بديلة لإدارة البنك لتحقيق إدارة فعالة لمخاطر الائتمان.	3.7	74	1.08	0.29	18.63	0.000	أوافق
المحور الثالث		3.6	72	0.73	0.2	أوافق		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا بأن عبارات المحور الثالث المتعلقة بالمراجعة الداخلية بالبنك وقعت ضمن المجال الإيجابي، إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 3,2، 3,5، 4، 3,7 على التوالي، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتوى عبارات المحور الثاني بنسب تتراوح بين (64%-80%) بانحرافات معيارية تقدر قيمها بحوالي 1,24، 0,93، 0,83، 1,08 على الترتيب، وبمعاملات اختلاف تتراوح قيمها بين (20%-38%) بالإضافة إلى قيم T المحسوبة و التي تراوحت ما بين (14,1-26,38) متجاوزة القيمة المحدولة 0,52 عند مستوى دلالة 5 %، مما يعني أن عبارات المحور الثالث من الدراسة ذات دلالة إحصائية و ايجابية.

جدول رقم (8): تحليل معطيات المحور الرابع.

الترتيب	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-TEST	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
22	يعمل مجلس إدارة البنك على وضع الإجراءات اللازمة لتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الائتمان	4.4	88	0.81	0.18	29.61	0.000	أوافق بشدة
23	يقوم مجلس إدارة البنك بمتابعة و مراجعة مدى تطبيق الإجراءات الوقائية بهدف الحد من تعثر القروض	4.5	90	0.62	0.13	39.14	0.000	أوافق بشدة
24	يسهر مجلس إدارة البنك على تكريس مبدأ الفصل في الصلاحيات بين موظفي إدارة المخاطر و باقي مصالح البنك.	4.26	85.2	0.94	0.22	24.74	0.000	أوافق بشدة
25	يتبنى مجلس إدارة البنك دراسات خاصة بتطوير أدوات و طرق إدارة مخاطر الائتمان.	3.633	72.6	0.85	0.23	23.4	0.000	أوافق
26	يلتزم مجلس إدارة البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التقيد بأحكام و تشريعات بنك الجزائر فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان.	4.63	92.6	0.66	0.14	37.95	0.000	أوافق بشدة
27	يراعي مجلس إدارة البنك سقوفا محددة في التعرض للمخاطر.	3.9	78	0.959	0.24	22.26	0.000	أوافق
المحور الرابع		4.22	84.4	0.4	0.09	أوافق بشدة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (8) يتضح لنا بأن عبارات المحور الرابع المتعلقة بمجلس إدارة البنك وقعت ضمن المجال الإيجابي، إذ بلغت متوسطاتها الحسابية 4,4، 4,5، 4,36، 4,26، 3,63، 3,9، 4,63، على التوالي أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون و بنسب تتراوح بين 72,6%- 92,6% على محتوى عبارات المحور الرابع من الدراسة بانحرافات معيارية تقدر قيمها بحوالى 0,81، 0,62، 0,71، 0,94، 0,85، 0,66، 0,95 على الترتيب تدل على عدم

وجود تباين كبير في الإجابات، و بمعاملات اختلاف قدرها 18%، 13%، 16%22، 23%14، 24% على الترتيب، بالإضافة إلى قيم T المحسوبة و التي تراوحت ما بين 22,26 إلى 39,14 متجاوزة القيمة المحدولة 0,52 عند مستوى دلالة 5 %، مما يعني أن عبارات المحور الرابع من الدراسة ذات دلالة إحصائية و ايجابية.

5.5.4: رقابة بنك الجزائر:

جدول رقم (9): تحليل معطيات المحور الخامس.

الترتيب	العبارات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T-TEST	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
28	يلتزم البنك باعتماد الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لمواجهة مخاطر الائتمان.	4.03	80.6	0.927	0.23	23.8	0.000	أوافق
29	تلتزم إدارة البنك بتبني و تنفيذ التوجيهات و التوصيات الصادرة عن لجان الرقابة التابعة لبنك الجزائر.	4.56	91.2	0.773	0.16	32.32	0.000	أوافق بشدة
30	تساهم عملية الرقابة الميدانية لأعوان بنك الجزائر في الوقاية من تعثر القروض.	3.1	62	1.155	0.37	14.69	0.000	محايد
31	تساهم عملية الرقابة المستندية لبنك الجزائر في الوقاية من تعثر القروض.	3.7	74	1.087	0.29	18.63	0.000	أوافق
32	يقوم البنك باستشارة مسبقة لمركزية المخاطر	4.6	92	0.77	0.16	32.71	0.000	أوافق بشدة
33	يلتزم البنك بتزويد مركزية الميزانيات بكافة البيانات المتعلقة بالعملاء المقترضين بمهدف مراقبة عملية توزيع القروض على العملاء.	4.4	88	0.855	0.19	28.18	0.000	أوافق بشدة
34	يمكن لأعوان الرقابة التابعة لمصالح بنك الجزائر ممارسة مهامهم داخل البنك دون التعرض لعراقيل عملية	4.36	87.2	0.85	0.19	28.12	0.000	أوافق بشدة
المحور الخامس		4.10	82	0.52	0.12	أوافق		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (9) يتضح لنا بأن عبارات المحور الخامس المتعلقة برقابة بنك الجزائر وقعت ضمن المجال الايجابي، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية من 3,1 إلى 4,6 ، ما يدل على موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على

محتوى عبارات المحور الخامس بنسب تتراوح بين (62%-92%)، مع عدم وجود تشتت كبير في الإجابات حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات بحوالي (0,77-1,15) وبمعاملات اختلاف قدرها 23%، 16%، 37%، 29%، 16%، 19%، 19% على الترتيب، بالإضافة إلى قيم T المحسوبة و التي تراوحت ما بين 14,69-32,71 متجاوزة القيمة الجدولة 0,52 عند مستوى دلالة 5 %، مما يعني أن عبارات المحور الخامس من الدراسة ذات دلالة إحصائية و إيجابية.

6.4: اختبار فرضيات الدراسة: بعد قيامنا بالدراسة الميدانية كانت نتائج اختبارها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الائتمانية والمخاطرة الائتمانية في وكالات البنوك العاملة في ولاية عين الدفلى وهي فرضية صحيحة، وهذا ما تؤكدته نتائج المحور الأول من الدراسة ، حيث أن أغلب المستجوبين اتفقوا بالإجماع على أن وضوح الإجراءات الوقائية التي تتضمنها السياسة الائتمانية من شأنه التقليل من حجم المخاطرة مما يساعد على خفض حجم القروض المتعثرة؛
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة إدارة المخاطر والمخاطرة الائتمانية في وكالات البنوك العاملة في ولاية عين الدفلى، و هذا بناء على اجوبة موظفي قسم القروض في البنوك محل الدراسة من خلال النتائج المتوصل عليها في المحور الاول للاستبيان، ما يؤكد صحة الفرضية؛
- **الفرضية الثالثة:** تعمل المراجعة الداخلية بالبنوك العاملة في ولاية عين الدفلى على كشف الانحرافات وتصحيحها بما يدعم إدارة المخاطر للحد من القروض المتعثرة، وهذا ما توضح لنا من خلال نتائج المحور الثالث والتي تؤكد على اعتماد البنوك محل الدراسة على المراجعة الداخلية بما يدعم ادارة المخاطر في الحد من تعثر القروض، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛
- **الفرضية الرابعة:** يساهم مجلس الادارة في وضع الإجراءات والترتيبات الخاصة بإدارة المخاطر والحرص على تطبيقها للحد من القروض المتعثرة في وكالات البنوك العاملة في ولاية عين الدفلى، هذه الفرضية صحيحة حيث تبين من المحور الرابع أن تفعيل دور ادارة المخاطر بالبنوك محل الدراسة من خلال فصل صلاحياتها عن باقي مصالح البنك بغية ضمان حيادية و موضوعية القرارات يساهم في الحد من القروض المتعثرة؛
- **الفرضية الخامسة:** تساهم رقابة بنك الجزائر على البنوك في معالجة الاختلالات وتصحيحها بما يضمن التقليل من حجم القروض المتعثرة ، الا أن ما لاحظناه من خلال دراستنا الميدانية أن مصالح بنك الجزائر غائبة عن ممارسة مهامها الرقابية المتمثلة في الزيارات الميدانية لمقرات البنوك و اكتفائها بالرقابة المستندية، و هذا ما قد يحد من فعالية رقابة بنك الجزائر، وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الخامسة.

5. خاتمة:

ارتأينا من خلال دراستنا للموضوع إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الذي تقوم عليه الدراسة المتمثل في دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العاملة بولاية عين الدفلى، وذلك باختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة، بحيث قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى قسمين، يتعلق القسم الأول بالإطار النظري للدراسة من خلال إبرازنا للمفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع، أما القسم الثاني فيتعلق بالدراسة الميدانية والذي قمنا من خلاله بدراسة استبائية على عينة من البنوك التجارية العاملة بولايتي عين الدفلى والشلف لمعرفة مدى مطابقة الجانب النظري للجانب التطبيقي، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

- وفي الأخير استخلصنا من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي مجموعة من النتائج نوجزها على النحو الآتي: -
- تنتهج أغلب البنوك محل الدراسة سياسة ائتمانية تتضمن إجراءات وخطوات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان؛
 - يؤدي تفعيل دور لجنة إدارة المخاطر بالبنوك إلى التقليل من أسباب تعثر القروض من خلال قيامها بتحديد كل فئات المخاطر الرئيسية بقياسها و مراقبتها و ضبطها ؛
 - تعمل المراجعة الداخلية على تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها وهذا ما يساعد على التقليل من أسباب تعثر القروض؛
 - يساهم مبدأ الفصل في الصلاحيات بين موظفي إدارة الائتمان في الدراسة الجيدة للملفات العملاء بما يضمن حيادية القرارات واستقلاليتها وهذا ما يساعد في خفض حجم القروض المتعثرة؛
 - تساهم عملية الرقابة المستمرة على أعمال البنوك في الحد من أسباب تعثر القروض وذلك من خلال فرض تطبيق الإجراءات الاحترازية؛
 - يساهم التأهيل المستمر لموظفي إدارة مخاطر الائتمان في تحسين كفاءتهم وفعاليتهم بما يضمن سلامة القرار الائتماني وهذا ما يساعد في الحد من أسباب تعثر القروض؛
 - تلتزم البنوك محل الدراسة بتطبيق تعليمات بنك الجزائر فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية التي تساهم في الحد من تعثر القروض؛
- بناء على نتائج الدراسة قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات المتمثلة فيما يلي:
- ضرورة إتباع البنك لسياسة ائتمانية واضحة تعتبر بمثابة دليل عمل لموظفي المصالح التابعة لهيئتها؛
 - ينبغي على البنك تفادي تركيز القروض في قطاعات ونشاطات معينة مع تبني إجراءات واليات واضحة لمتابعة نشاط العميل بعد صرفه لمبلغ القرض؛
 - ضرورة تبني لجنة إدارة المخاطر لمناهج دراسات خاصة بتطوير أدوات وطرق إدارة المخاطر الائتمانية ورفع تقارير دورية عن نوع المخاطر المحتملة إلى الإدارة العليا للبنك؛

- وجوب حرص البنك على ضمان استقلالية قسم المراجعة الداخلية لتمكينه من وضع الاقتراحات والتوصيات التي تتضمنها تقارير المراجعة مع ضرورة تبنيها من قبل الإدارة العليا؛
- ضرورة تكريس مبدأ الفصل في الصلاحيات من موظفي إدارة المخاطر وباقي مصالح البنك؛
- القيام بالدراسة الائتمانية الجيدة لملفات العملاء بالاعتماد على أساليب التحليل الائتماني بغية ترشيد قرارات منح الائتمان بما يضمن التقليل من أسباب تعثر القروض؛
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي من طرف بنك الجزائر ولاسيما الرقابة الميدانية على وكالات البنوك محل الدراسة؛
- الاعتماد على آراء الخبراء والمختصين في دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية بما يضمن التقليل من المخاطر المحتمل التعرض لها.

قائمة المراجع:

- (1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة القروض الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الورق للنشر والتوزيع عمان، 2002؛
- (2) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2014؛
- (3) سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017؛
- (4) سمر حبيب، دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3)، 2015؛
- (5) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد - إدارات - شركات - بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008؛
- (6) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009؛
- (7) فاطمة الزهراء زغاشو، إشكالية القروض المتعثرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014؛

- (8) فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010؛
- (9) محمد اليفي، أساليب تدنيه مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014؛
- (10) محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014؛
- (11) منال بوعبدالله، سهيلة بريشي، القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 2017.
- (12) موسى شقيري نوري، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى دار المسيرة، عمان، 2012.
- (13) نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (7)، العدد (21)، 2012.